سكتات حفص في القرآن الكريم من (طريق الشاطبيّة) وتوجيهها

الدكتور :
عبدالعزيز ابن علي الحربي*

* ليسانس من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ماجستير في القراءات من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- دكتوراه في التفسير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- له عدد من المؤلفات في علوم القرآن واللغة والعقيدة وغيرها.
- يعمل الآن أستاذاً مساعداً بمعهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى .

توطئة

هذا البحث يجمع السكتات التي انفرد بها حفص بن سليمان عن الإمام عاصم بن أبي النجود، وهي أربع سكتات، عرضت فيه قضاياه على النحو الآتي :

- التعريف بالإمامين حفصٍ وعاصم
- التعريف بالسكت وبيان أنواعه
- بيان المواضع الأربعة مجملة
- ثم بيان كل موضع وبيان موضع السكت فيه
- بيان الحجة التي من أجلها اختار السكت وذكر أقوال العلماء ، وترجيح ما هو راجح .
- ذكرت في آخر البحث تنبيهين :

أحدهما : في سكتتين اشترك فيهما مع حفص غيره .

الثاني : في الإشارة إلى السكت الوارد عنه من طريق طيبة النشر مثل السكت على الساكن قبل الهمز .

التعريف بحفص

هو حفص بن سليمان الأسدي . كنيته أبو عُمر. صاحبُ عاصم وابن زوجه . كان مولده سنة تسعين من الهجرة.

قرأ عليه عرضًا وسماعاً : عمرو بن الصَّبّاح ، وأخوه عبيد بن الصباح وحمزة ابن القاسم ، وأبو شعيب القواس ، وغيرهم .

وكان أعلم الناس بقراءة عاصم . تنتهي قراءته عنه إلى علي بن أبي طالب . كان في القراءة حافظاً ضابطاً . أتقن من أبي بكر بن عياش (شعبة) ، وهو الراوي الآخر للإمام عاصم .

وإلى هذا المعنى أشار الشاطبي في منظومته بقوله(١):

وحفصٌ وبالإتقان كانَ مُفضَّلاً

توفي سنة ثمانين ومئة(٢) .

التعريف بالإمام عاصم

عاصم بن أبي النَّجود، ويقال : ابن بَهْدلة (اسم أمّه) وقيل : هو اسم أبي النَّجود ، الكوفيّ الضرير ، جمع بين الإتقان والتحرير والفصاحة .

كنيته: أبو بكر .

أخذ القراءة عرضاً عن زرّ بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وأبي عمرو الشيباني . وروى عنه حفص بن سليمان ، وأبان تغلب ، وأبوبكر بن عياش (شعبة) وحماد بن زيد ، وآخرون .

---

(١) **حرز الأماني ووجه التهاني** للشاطبي : ٥ .

(٢) الترجمة من **معرفة القراء الكبار** للذهبي : ١/١٤٠ ـ ١٤١ ، رقم الترجمة : ٥٢ ، وانظر **غاية النهاية** لابن الجزري : ١/ ٢٤ ـ ٢٥٥ ، و**شذرات الذهب** لابن العماد : ١/ ٢٩٣ .

كان أحمد بن حنبل لا يفضل على قراءة عاصم إلا قراءة أهل المدينة .

توفي سنة عشرين ومئة ، وقيل : سنة سبع وعشرين ، وقيل : غير ذلك(١):

تعريف السكت

السكت : مصدر (سكت) ، وهو ترك الكلام ، وكذلك السُّكون، وأكثر مصادر اللغة تعبر عن معناه بلفظ السكوت .

قال الراغب الأصفهاني : « السكوت مختص بترك الكلام»(٢) .

ومن المحققين من قال : السكوت ترك الكلام مع القدرة عليه ، والفرق بينه وبين الصمت : أنّ القدرة على الكلام ليست شرطاً فيه، والصمت أوسع معنىً من السكوت ؛ لأنه يسند إلى ما لا نطق له، ويوصف به ، فيقال : صامت ومصمت(٣) .

وبهذا ومثله يدرك المحقِّق أن الترادف الحقيقي للألفاظ في لغة العرب لا وجود له، وأن تعريف السكت بالصمت - والمعرفون به كثير - يذكر على سبيل التقريب بقصد الإيجاز والتيسير ، أو التساهل . وإلا فالفرق واضح وكبير .

ويطلق السكت عرفًا على سكون النفس في الغِناء .

وعبارة الراغب تفيد أنه لا معنى للسكت غير هذا(٤) .

وقد أطلق الاختصاص المذكور من غير تقييد بعرف ولا حقيقة ، وفيه نظر .

---

(١) الترجمة من **الإقناع** لابن الباذش : ٦٨ ، **ومعرفة القراء الكبار** : ١/٨٨ رقم الترجمة : ٣٥، **وغاية النهاية** : ١/ ٣٤٦ - ٣٤٩ ، وانظر ترجمته في **ميزان الاعتدال** للذهبي : ٢/٣٥٧ - ٣٥٨، **وشذرات الذهب** : ١ / ١٧٥ .

(٢) **المفردات** للراغب الأصفهاني : ٤٢٧ .

(٣) انظر : **تاج العروس** ، للزبيدي : ١ / ٥٥٣.

(٤) **المفردات** : ٤٢٧ .

ومنهم من خص «السكوت» بالكلام و «السكت» بالحال، فيقال : سكت الرجل سكوتاً، أي : عن الكلام ، وسكت سكتًا إذا سكَن[1] .

والصّواب: أن السكوت مختص بالكلام، والسكت يشمل الكلام وغيره .

قال الزجاج: « يقال : سكت يسكت سكتًا : إذا هو سكن، وسكت يسكت سكوتا وسكّتا : إذا قطع الكلام»[2].

وأما في اصطلاح القراء فهو : « عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»[3] .

ويمكن تعريفه بأسهل من هذا بأن يقال: الوقف بين حرفين زمناً يسيراً من غير تنفس .

والقيد بعدم التنفس احتراز من الوقف ؛ لأنه يكون بتنفس .

أنواع السكت :

جاء السكت في القرآن لكل من له سكتة من القراء على أنواع :

١ - سكت بين سورتين كالسكت الذي ذكره القراء المتأخرون بين آخر سورة «الأنفال» وأول سورة « التوبة » .

٢ - سكت بين آيتين، كالسكت الذي بين الهاءين في قوله تعالى: ﴿ **مَالِيَهْ * هَلَكَ** ﴾[4] وسكتة حفص في ﴿ **عِوَجَا * قَيِّمًا** ﴾[5] ، وكذلك سكتات حمزة في الآيات الموصولة بما بعدها مما له فيها السكت نحو ﴿ **وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظَلِيلاً * إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ** ﴾[6] .

---

(١) انظر : **تاج العروس** : ١ / ٥٥٤ .

(٢) **معاني القران وإعرابه** : ٣٧٩/٢. ونقله أبوحيان في تفسيره ، ٣٩٦/٤ .

(٣) **النشر** لابن الجزري : ١ / ٢٤٠ .

(٤) سورة الحاقة ، الآيتان : ٢٧ ، ٢٨ .

(٥) سورة الكهف ، الآيتان : ١ ، ٢ .

(٦) سورة النساء ، الآية : ٥٧ .

٣ - سكت بين كلمتين كباقي سكتات حفص ، وكذلك سكتات حمزة في مثل ﴿عذاب أليم﴾ ، وسكته على ﴿ال﴾ قبل الهمز، نحو ﴿الإنسان﴾ و ﴿الأبرار﴾ .

٤ - سكت بين حرفين كسكتة في ﴿شيء﴾ و ﴿شيئاً﴾ .

وكل هذه الأنواع يصدق عليها قولنا: الوقف بين حرفين، وفي التفصيل ما يطويه الإجمال .

المواضع التي ورد فيها السكت عن حفص أربعة مواضع

الموضع الأول :

في قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾(١).

موضع السكت في ألف ﴿عِوَجًا﴾ .

الموضع الثاني :

﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾(٢) .

موضع السكت على ألف «مرقدنا» .

الموضع الثالث :

﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ (٣) .

محل السكت فيه على نون «مَن» .

(١) سورة الكهف ، الآية : ١ .

(٢) سورة يس ، الآية : ٥٢ .

(٣) سورة القيامة ، الآية : ٢٧ .

الموضع الرابع :

﴿ كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[1] .

محل السكت فيه على لام « بل» .

كيفية السكت في هذه المواضع : لا خلاف بين كلّ من روى السكت أو حكاه في أن السكت في هذه الألفاظ يكون على الحروف المسكوت عليها بمعاملتها معاملة الكلمة الموقوف عليها إلاّ الموضع الأول ﴿ عِوَجًا ﴾ فقد اختلف في كيفية السكت عنده على قولين :

الأوّل : السكت عليه بالتنوين كحاله عند الوصل ، لأن السكت ليس بقطع ولا وقف وهو أقرب إلى الوصل فقال «عِوَجًا» بَلا . وممن مال إلى هذا أبو شامة[2].

الثاني : السكت على الألف المنقلب عن تنوين إجراء للسكت مُجرى الوقف، وهو المفهوم من كلام الشاطبي حينما قال :

وسكتُة حفصٍ دون قطع لطيفةٌ   على ألفِ التنوين في «عوجًا» بَلا[3]

قوله : «على ألفِ التنوين» فيه تنبيه إلى أن السكت على الألف . وأكثر القرّاء والشراح ومصنفي التفاسير ينصّ على هذا الوجه[4] وهو الذي تلقيته وسمعته وقرأت به وأقرئ ، وأقدِّم الوقف على السكت ، والوجه الأول من حيث القياس وحمل النظير على مثله هو الأقوى لوجهين:

١ - لأن السكت أقرب إلى الوصل وحمله عليه أولى .

---

(١) سورة المطففين ، الآية : ١٤ .

(٢، ٣) انظر : **إبراز المعاني** ، لأبي شامة : ٣ / ٣٢٧ ، وانظر : الدرر المصون للسَّمين الحلبي : ٧/ ٤٣٥ .

(٤) انظر : **الموضح** : ٢ / ٧٧٢ ، **والإقناع** لابن الباذش : ٤٢١ ، **والدر المصون** : ٧/ ٤٢١.

٢ – ولأن نظيره مما جاء فيه السكت عن حمزة، نحو ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾[١] ونحو ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾[٢] هذه يسكت فيها على نون ساكنة في جميع ذلك في القرآن الكريم سواء أكان آخر الآية أم لا .

فإن كان هذا مما لا مدخل للقياس فيه في القراءة ـ وهو الأصل ـ فالترجيح بالنقل والتلقي المردود إلى أصله هو المتعين ، إلاّ أن يقال : إنه من باب التفسير وإيضاح المعنى لا أنه قراءة ، كما قال أبو حيان[٣] فلا يأخذ حكم الرفع .

توجيه السّكت في الموضع الأول

﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا * قَيِّمًا﴾[٤] :

في هذا الموضع تفصيل وبسط ، سأذكر ذلك بعد أن أبين ـ بإيجاز ـ الوجه الظاهر المتبادر في علّة السكت .

العِوج – في اللغة: الميل – وكلمة ﴿قَيِّمًا﴾ تعني الاعتدال والاستقامة، والعِوج في الشيء والاستقامة ضدان لا يجتمعان ، وكلاهما منصوبٌ في الآيتين، وكلاهما منكّر، ولو تقارب معناهما لصحّ إعراب الثاني بدلا من الأول .. ولأجل ذلك جاء السكت بين اللفظين في الوصل تخليصاً لهما، وإيضاحاً للمعنى، ودفعاً لتوهم الاتباع.

وأما تفصيل الكلام في إعرابهما ومعناهما اللّذين ينكشف بهما وجه السكت فعلى هذا النحو :

كلمة «قيما» فيها إعرابات لا يتم إيضاحها إلا بالكلام عن ما قبلها، ولهذا

(١) سورة الإنسان ، الآية : ٣١ .
(٢) سورة النساء ، الآيتان : ١٦٨ – ١٦٩ .
(٣) **البحر المحيط** ، لأبي حيان : ٦ /٩٤ .
(٤) سورة الكهف ، الآيتان : ١ – ٢ .

سوف أذكر ما قيل في إعراب ومعنى ما قبلها ، ثم أخلص إلى الخاتمة المفيدة في بيان علة السكت :

أولاً : جملة ﴿ **ولَمْ يجعل لَّهُ عوجًا** ﴾ قيل : إنها جملة اعتراضية بين ما قبلها وما بعدها، كأنَّ أصل الكلام : الحمد لله الذي أنزل الكتاب قيما . وعلى هذا فكلمة «قيما» حال من «الكتاب»[1] ورده الزمخشري[2]، وضعفه أبو البقاء العكبري ؛ لأنه يلزم منه التفريق بين بعض الصلة وبعض .

ومن المعربين من قال : إنه حالٌ من الضمير في «له»[3] ؛ على معنى : ولم يجعل له - وهو قيّم - عوجاً .

قال ابن جرير : «ولا خلاف أيضاً بين أهل العربية» في أن معنى قوله ﴿ **قَيِّمًا** ﴾ - وإن كان مؤخرًا - التقديم إلى جنب «الكتاب»[4] .

ثانياً : قوله ﴿ **ولَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا** ﴾ جملة حالية ، لا اعتراضية ، ولفظ «قيما» حال ثانية[5] .

ومعلوم أن الحال يجوز أن تتعدّد سواء كان صاحبها مفردا أومتعدِّداً، قال ابن مالك:

والحال قد يجيء ذا تعددِ   لمفردٍ فاعلم وغير مفردِ[6]

وصاحب الحال - هنا - هو « الكتاب - وهو مفرد

(١) انظر : **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج : ٣ / ٢٦٧ ، وتفسير السمرقندي : ٢ / ٢٨٨ .

(٢) الكشاف للزمخشري ٢/٦٧٥ ، **التبيان في إعراب القرآن** : ٢ / ٨٣٧ ، لأن قوله «أنزل على عبده» إلى قوله «عوجا» كلمة من الصلة ، فلو قلنا إن «قيما» فاصل بين الجملتين لكان ذلك مشتتا لأجزاء لا تنفصل .

(٣) **التبيان** للعكبري : ٢ / ٨٣٧ .

(٤) **تفسير الطبري** : ١٥ / ١٩١ .

(٥) **الدر المصون** : ٧ / ٤٣٤ .

(٦) **الألفية مع الشرح الميسر** للباحث : ٩٩ .

ثالثا : جملة « ولم يجعل له عوجاً» حال ، وقوله : «قيماً» بدل مما قبله ؛ على معنى : جعله مستقيما قيما ، فيكون بدل مفرد من جملة ، وهو سائغ إذا كانت الجملة بمعنى المفرد(١).

رابعاً : أن هذه الجملة – أعني ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾ – معطوفة على ﴿أَنزَلَ الْكِتَابَ﴾ فهي من ضمن صلة الموصول، ويترتب على هذا نصب «قيماً» على الحال ، كما سبق ، أو على تقدير فعل محذوف، من العلماء من قدَّره: جعله قيما(٢) . وحذف العامل المعلوم تقديرُهُ جائز .كما قال ابن مالك :

ويحذف النَّاصبها إن علما وقد يكون حذفُها مُلتزما(٣) .

خامساً : من أهل العلم من ذهب إلى أن الضمير في «له» عائد على «عبده»(٤).

وهو بعيد الاعتبار ، لوجهين :

١ – لأنه خلاف المتبادر .

٢ – ولأن نظائر هذا المعنى بهذا التفصيل في القرآن ثابتة للكتاب ، كقول الله تعالى: **﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا * وَأَنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾**(٥) ، وقوله تعالى : **﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾**(٦) .

---

(١) **البحر المحيط** : ٦ / ٩٤ ، **والدر المصون** : ٧ / ٤٣٤ .

(٢) كالزمخشري في **الكشاف** ٢ / ٦٧٥ .

(٣) **الألفية** بالشرح الميسر ١٦٢ .

(٤) ذكره أبو حيان في **البحر** (٦ / ٩٤) وسكت عنه ، وقال السمين في **الدر** (٧/ ٤٣٤) : «ليس بواضح» .

(٥) سورة الإسراء ، الآيتان : ٩ – ١٠ .

(٦) سورة الزمر ، الآية : ٢٨ .

الترجيح :

الأقوال في إعراب « قيّماً » متقاربة ولكلٍّ وجه وحظٌّ من النظر، وهي دائرة بين الحالية والبدلية .. وأظهرها قول من أعربها حالا من «الكتاب» وما قبلها اعتراض، والعامل في الحال لفظ «أنزل» ، وعليه أكثر العلماء من أهل الاحتجاج والإعراب والتفسير.

وقد استحسن مكي ابن أبي طالب أن يُختار السكت في هذا الموضع وموضع «يس» لجميع القرّاء ؛ لأنه يفرق به بين المعاني المنفصلة(1).

توجيه السكت في الموضع الثاني :

في قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ** ﴾(2) .

موضع السكت في هذه الآية على ألف ﴿ **مَّرْقَدِنَا** ﴾ (3) .

مجمل التوجيه مثل الموضع السابق ، فالعلّة فيهما إرادة زوال اللبس الذي يقع عند الوصل .

بيان ذلك :

هذه الآية مكونة من جملتين بعد القول ، إحداهما إنشائية وهي ﴿ **يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا** ﴾ والثانية خبرية ، وهي ﴿ **هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ** ﴾ ولفظ «ما» اسم موصول ، أو مصدرية؛ على معنى: هذا الذي وعد الرحمن، أو : هذا وعْدُ الرحمن .

ولا يصح أن تكون نافية. ومن أجل هذا اختار حفص السكت على ﴿ **مَّرْقَدِنَا** ﴾ لأنه لو وصل بكلمة «هذا» ووقف عليه القارئ لظن غير المتدبِّر أو من لم يفهم - صحّةَ معناه، وهو غير مراد ، بل هو ممتنع .

---

(1) انظر : **الكشف** : 2 / 56 .

(2) سورة يس ، الآية : 52 .

(3) انظر : **التلخيص** : 380 .

وإليك ما قاله أهل العلم فيه، فقد وجدت في كتب التفسير ما هو غيرمدرك في الظاهر ، ولا مشهور .

قال العكبري: «﴿هَذَا﴾ مبتدأ، و﴿مَا وَعَدَ﴾ الخبر» ثم ذكر في (ما) ثلاثة أوجه.

الأول : أن يكون بمعنى الذي ، والمعنى : هو الذي وعدُ الرحمن .

الثاني أن يكون نكرة موصوفة ، على معنى : هذا شيء وعده الرحمن .

الثالث : أن تكون مصدرية ، والمعنى : هذا وعد الرحمن[(١)] .

والوجه البعيد عن الظاهر : أن يكون «هذا» بدلاً أو صفة لـ «مرقدنا» و «ما» مبتدأ ، والمعنى : الذي وعد الرحمن حق[(٢)] أو تكون « ما» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : بعثكم ما وعد الرحمن ، أي : أي الذي وعد الرحمن[(٣)] .

وعلى هذه الأعاريب يكون محل الوقف على لفظ «هذا» ، واختيار حفص السكت على ما قبله ينبئ عن رفضه لهذا القول وبُعده ، وأهل التفسير واللغة على المراد الذي اختار الإمام حفص السكت من أجله . قال الزجاج : «والقول الأول - أعني ابتداء ﴿هَذَا﴾ - عليه التفسير ، وهو قول أهل اللغة»[(٤)] .

بقي ههنا مسألتان :

الأولى : جملة « هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ » اختلف في قائلها فقيل المؤمنون[(٥)]،

---

(١) انظر : **التبيان** : ٢ / ١٠٨٤ ، وما ذكرته هو تفصيل لما أجمله ، وانظر : **منار الهدى** للأشموني : ٣٢١.٢٠ .

(٢) تفسيرابن جرير : ٢٢ / ١٦ .

(٣) انظر : **البيان في غريب إعراب القرآن** : ٢ / ٢٩٨ .

(٤) **معاني القرآن وإعرابه** : ٤ / ٢٩١ .

(٥) حكاه ابن جرير عن مجاهد وقتادة ، انظر تفسيره : ٢٣/ ١٦ ، وحكاه الماوردي في تفسيره : ٣٩٦/٣ عن قتادة .

وقيل الملائكة[١] ، وقيل الكافرون ، وهم القائلون : من بعثنا من مرقدنا[٢] . ورجح ابن جرير القول الأول[٣] .

ومن غريب ما ذكر هنا أن الكلام من قوله : ﴿مَنْ بعثنا ..﴾ إلى آخر الآية كله من كلام المؤمنين[٤]، ولا يخفى بُعده .

الثانية: في القرآن الكريم ما يسميه أهل البلاغة التَّجاذب، وهو: أن يكون في الكلام كلمة أو أكثر صالحة لأن تضم إلى ما قبلها مع الوقوف عليها، أو الوقوف على ما قبلها وربطها بما بعدها، مع صحة المعنى على كلا الوجهين .. ونحن - معشر القرّاء - نسميه التعانق في الوقف، ويرمز له في ضبط المصحف هكذا (∴ ∴) ، وأول مثال له في القرآن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٥] .

فلفظ «فيه» صالح للوقوف عليه أو الوقوف على ما قبله .

ويعدونه من باب الوقف الجائز .. غير أن هذا المثال مما غُلِّط فيه من اختاره على الوجه المذكور[٦]؛ لأنّ لفظ «لا ريب» ملازم للفظ «فيه» في نظائره من القرآن[٧]، وخير ما يفسِّر القرآنَ القرآنُ . وموضع سورة « يس » الذي نحن بصدده مما لم أجد من نبّه على إدراجه في هذا النوع من الوقف في كتب الوقف، ولا من رمز له بعلامته في شيء من المصاحف التي اطلعت عليها، ومعلوم أن الوقوف مردّها إلى التفسير، وفي كتب التفسير من الآراء والاختلاف النوعي واحتمال الوجوه ما لا يستطيع الإحاطة به أحد من الخلق.

---

(١) المصدر السابق ، وحكاه عن الحسن .
(٢) انظر تفسير ابن جرير : ٢٣ / ١٧ .
(٣) المصدر السابق ، وانظر **أضواء البيان** : ٦ / ٤٩٠ .
(٤) انظر : **تفسير الماوردي** : ٣ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وحكاه عن ابن عيسى .
(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢ .
(٦) وممن رأى قبح الوقوف على « لا ريب » الإمام ابن الجزري في النشر : ١ / ٢٣٢ .
(٧) كقوله تعالى : ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة : ٢] .

ووجه التعانق في الآية ظاهر من خلال اختلاف المفسرين في كلمة «هذا» هل هي بدل من «مرقدنا» فتلحق بما قبلها ويوقف عليها، أو يبتدأ بها فتلحق بما بعدها.

ولعلّ من نافلة القول الإشارة إلى أن المصاحف المكتوبة برواية حفص غير قابلة للإشارة إلى مثل هذا الوقف في هذه الآية؛ لأن حفصاً يختار المعنى المشهور، وعليه بنى سكوته فيه .

ولا يبعد أن يكون السكت المختار من باب الأداء المتعلق بالوقف الذي لا نستطيع الجزم برفعه إلى النبي ﷺ . والله أعلم .

توجيه السكت في الموضع الثالث :

قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾[1] .

الخطب سهل في توجيه السكت في هذا الموضع وإن كان من أهل التوجيه من اعتبرها من المعضلات التي أشكلت على كثيرمن العلماء[2] .

وقد يستشكل العالم ما لا يُستشكل إذا لم يعتبرالوجه الظاهر القريب صالحاً للحجة والتوجيه .

ولهذا ذهب بعض العلماء إلى تعليل يبعد أن يخطر بالبال، أو أن يسوِّغه ذوق.. وسوف أعرض إلى ذكره بعد بيان الوجه المشهور المتبادر بلا تكلف .

وهو أن النون إذا لم يُسكت عليها أدغمت في الراء ، فأصبحت كالكلمة الواحدة ، والغرض من القراءة الإيضاح والبيان المعين على الفهم والتدبر ، ومع الإظهار والسكت يتضح اللفظ والمراد على أحسن وجه[3] .

قال ابن زنجلة : «قرأ حفص ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ بإظهار النون إعلاماً أن

(١) سورة القيامة ، الآية : ٢٧ .

(٢) ابن أبي مريم في كتابه **الموضح** : ٣ / ١٣١٨ .

(٣) انظر : المصدر السابق ، والكشف : ٢ / ٥٦ .

﴿مَن﴾ مفصولة من الراء »[1] .

وقال المهدويُّ : «فأما سكوته على النون من قوله : ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ .. فإنه - والله أعلم - فرَّ من الإدغام ، وكان يلزمه ذلك فيما شاكلها ، وهو لا يفعله ، فليس لقراءته وجه من الاحتجاج إلاّ اتّباع الرواية»[2] .

وأما أبو علي الفارسي فقال : «لا أعرف وجه ذلك»[3] .

ونقل أبو حيان كلامه بمعناه ولم يذكر وجهاً ولا تعليلاً[4].

وأما التعليل البعيد فهو ما علَّل به القرطبي في تفسيره حين قال : «لئلاّ يشبه مرَّاق وهو بائع المرَقَة»[5] .

وما أبعده من توجيه ؛ فإنه لا مرق ثَمَّ ولا لحم ، ولعل المصنف - رحمه الله - نُقل إليه هذا التوجيه عن بعض القَرَأَةِ الذين يشطح بهم الحرص على سلامة القراءة واستقلال الألفاظ بمعانيها إلى مثل هذا .. ويشبهه من يدقّق في النطق بلفظ ﴿فقست﴾ ولفظ ﴿وَعَلَى﴾ ولفظ ﴿فقعوا﴾ نطقاً مبالغاً فيه ، حتى لا يكون الأوّل من الفَقْس ، والثاني من الوُعولة ، والثالث من الفقع .

وتا الله إني لم يخطر ببالي هذه المعاني إلا لمّا سمعت التنبيه عليها من بعض مشايخنا ، فأصبح ملازماً لذهني كلما مررت بمواضعه .. وأما مسألة الوعولة فهو وسواس مركَّب سمعت من نقله عن بعض المعتنين بالقراءة ... وما جاوز القراءة فليس بقراءة .

---

(١) حجة القراءات : ٧٣٧ .

(٢) شرح الهداية : ٢ / ٣٩٢ .

(٣) الحجة في القراءات السبع : ٥ / ٣٤٦ .

(٤) انظر : البحر المحيط : ٨ / ٣١٨ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ١٩ / ١١٢ .

وذكر الآلوسي تعليلاً ظنّيا ، وهو أن حفصاً لما أفرط في إظهار الإظهار صار إظهار النون كالسكت اللطيف عليه(١) .

توجيه السكت في الموضع الرابع :

قوله تعالى : ﴿ كَلَّاۖ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾(٢) .

وموضع السكت فيه على اللاّم من «بلْ» .

التوجيه :

توجيه السكت - هنا - كالتوجيه في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ في أن الوجه فيه إرادة الإيضاح بتخليص الحرفين بإظهار اللام والسكت اللطيف .

والإظهار والإدغام في مثله هذا - من حيث اللغة - وجهان حسنان . قال سيبويه «والإدغام أحسن»(٣) .

ولم أجد تعليلاً سائغاً غير هذا، مع اعتراض أبي شامة عليه وعلى الموضع الذي قبله حين قال: «ولو لزمَ الوقف على اللام والنون ليظهرا للزم ذلك في كل مدغم»(٤).

ومن احتج بالتوقيف لا يلزمه ما ألزم به أبو شامة .

وأما القرطبي فقد جاء بتوجيه غريب غرابة التوجيه في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ .

وهو خشية الالتباس بـ «برّان» تثنية « بَرّ» .

وكأنه لم يعجبه التعليل الذي ظنّه فقال إثره: «والصحيح ترك الإظهار»(٥).

والأظهر هو ما قدَّمته من الحجّة؛ لتبادره وبعده عن التكلّف. وبهذا ينتهي الكلام

(١) انظر تفسيره **روح المعاني** : ١٥ / ١٨٥ .
(٢) سورة المطففين ، الآية : ١٤ .
(٣) **كتاب** سيبويه : ٤ / ٤٥٢ .
(٤) **إبراز المعاني** ٣ / ٣٢٨ .
(٥) تفسيره : ١٩ / ١٢ .

على توجيه المواضع الأربعة توجيهاً قرّبت فيه أقوال أهل العلم بوجيز العبارة، وأومأت فيه إلى الأقرب منها بلطيف الإشارة بعد النظر في كتب التفسير والاحتجاج واللُّغة .

تنبيهان :

الأول : ثَمّ سكتتان في القرآن يشترك فيهما مع حفص غيره ، وهما :

قوله تعالى : ﴿ **إنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾[1] مع أول سورة التوبة ﴿ **بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ . . .** ﴾ .

والسكت فيه على الميم الساكنة من ﴿ **عَلِيمٌ** ﴾ وقبل الباء من : ﴿ **بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ . . .** ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿ **مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ** ﴾[3] .

والسكت فيه على الهاء من ﴿ **مَالِيَهْ** ﴾ حين وصله بما بعده عند من يثبت الهاء ، وهم جميع القراء العشرة ما عدا حمزة ويعقوب[4] .

الثاني : للإمام حفص من طرق أخرى السكت على الساكن قبل الهمز فيما كان من كلمة أو كلمتين غير المد[5] ، وهذا النوع من السكت مما لم ينفرد به ، بل يشترك معه آخرون، كحمزة وابن ذكوان عن ابن عامر وخلف العاشر من رواية إدريس ، وليس له من توجيه إلاّ إرادة التخفيف وإيضاح الهمز ، وهو من نوع الأصول لا من باب فرش الحروف ، والله أعلم .

---

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٧٥ .

(٢) وهو أحد ثلاثة أوجه ، والوجهان الآخران هما : الوقف ، والوصل كما قال السَّمنوديّ :

وبين أنفالٍ وبين التوبةِ قفْ واسكتَنْ وصل بلا بسملةِ .

(٣) سورة الحاقة ، الآيتان : ٢٨ - ٢٩ .

(٤) انظر : **النشر** : ٢ / ١٤٢ ، **والإتحاف** : ٢ / ٥٥٨ .

(٥) انظر : **الإتحاف** : ٢ / ٢٢٢ .

المصـــادر والمراجــع

١ - **إبراز المعاني من حرز المعاني في القراءات السبع**، (لأبي شامة) المتوفى سنة ٦٦٥هـ ؛ تحقيق محمود جادو ٠- المدينة المنورة : مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ .

٢ - **أضواء البيان**، للشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ٠- ط ٢ ، ١٤٠٠هـ .

٣ - **الإقناع**، لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ) ؛ تحقيق د . عبد المجيد قطامش ٠- ط١، جامعة أم القرى .

٤ - **البحر المحيط**، لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ؛ تحقيق عادل أحمد وآخرين ٠- ط١٠- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ .

٥ - **تاج العروس**، للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ط ، المطبعة الميرية بالقاهرة.

٦ - **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري (ت٦١٦هـ) ؛ تحقيق البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٧ - **تفسير السمرقندي** (٣٧٥هـ) ؛ تحقيق : علي معوض ٠- ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ .

٨ - **تفسير الطبري** (ت١٣١٠هـ) ٠- ط٣ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٨هـ.

٩ - **تفسير الماوردي** (ت ٤٥٠هـ) خضر محمد خضر ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .

١٠ - **التيسير**، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ٠- ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ .

١١- **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي (ت ٦٧١ هـ) ٠- بيروت : دار إحيار التراث العربي .

١٢- **الحجة في القراءات السبع** ، لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني ٠- ط١ ٠- دار المأمون ، ١٤١١هـ .

١٣- **حجة القراءات** ، لابن زنجلة ؛ تحقيق: سعيد الأفغاني ٠- ط٢ ٠- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩هـ .

١٤- **حرز الأماني** ، للشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) ؛ ضبط وتصحيح محمد الضباع ٠- مصر : مطبعة الحلبي ، ١٣٨٥هـ .

١٥- **الدر المصون** للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ؛ تحقيق د . أحمد الخراط ٠- ط١٠- دمشق : دار القلم ، ١٤٠٨ هـ .

١٦- **روح المعاني** ، للألوسي . ت ١٢٧٠هـ ٠- دار الفكر ، ١٣٩٨هـ .

١٧- **شذرات الذهب** ، لابن العماد الحنبلي (ت : ١٠٨٩هـ) ٠- بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤ هـ .

١٨- **الشرح الميسّر على ألفية بن مالك** ، للباحث رهن الطباعة .

١٩- **شرح الهداية** ، للمهدوي (ت٤٤٠هـ) ؛ تحقيق د . حازم حيدر ٠- ط١ ٠- الرياض : مكتبة الرشد ، ١٦١٦هـ .

٢٠- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ٠- ط٢ ، دار الكتب ، ١٤٠٠هـ .

٢١- **الكتاب** (كتاب سيبويه ، ت ١٨٠ هـ) ؛ تحقيق عبد السلام هارون ٠- ط٢ ٠- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٣هـ .

٢٢- **الكشاف** للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ؛ ترتيب وضبط محمد عبد السلام شاهين٠- ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ .

٢٣- **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ؛ تحقيق د. محيى الدين رمضان ٠- دمشق : مطبوعات مجمع اللغة عام ١٣٩٤هـ .

٢٤- **المفردات في غريب القرآن** ، للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) .

٢٥- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج (ت ٣١١ هـ) ؛ تحقيق عبد الجليل شلبي ٠- ط١ ، عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ .

٢٦- **معرفة القراء الكبار** ، للذهبي ت ٧٤٨ ؛ تحقيق بشار عواد ٠- ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ .

٢٧- **الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، لابن أبي مريم (ت ٥٦٥ هـ) ؛ تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي الجماعة الخيرية بجدة، ط ١ / ١٤١٤هـ .

٢٨- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ٠- دار الفكر.